ملف العدد

الموقف الفلسطينى فى مواجهة خطة السلام الأمريكية

اللواء محمد إبراهيم
نائب المدير العام للمركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية .

تمثل خطة السلام الأمريكية المعروفة بإسم صفقة القرن أحد أهم المتغيرات الرئيسية فى مسار القضية الفلسطينية نظراً لما تتضمنه من مبادئ ورؤى تتعارض بشكل كبير مع الثوابت المعروفة للتسوية العادلة لهذه القضية العربية المركزية ، بالإضافة إلى اعتزام كل من واشنطن وتل أبيب البدء التدريجى فى تنفيذ هذه الخطة خلال الفترة القادمة بغض النظر عن الرفض العربى والدولى .

وبالتالى تبدو أهمية التعرف على حدود الموقف الفلسطينى بكافة مكوناته تجاه هذه الخطة وكذا المواقف العربية والدولية وصولاً إلى محاولة التعرف على طبيعة التحركات المطلوبة خلال المرحلة المقبلة لمواجهة الصفقة خاصة مع تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة حددت ضم منطقة غور الأردن والكتل الاستيطانية فى الضفة الغربية كأحد أولوياتها .

وقبل التطرق لتفصيلات هذا الموضوع من الضرورى الإشارة إلى حقيقة واضحة وهى أن القضية الفلسطينية تعانى من تراجع واضح فى أولويات الإهتمامات الإقليمية والدولية بفعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية وهى كلها عوامل مؤثرة بشكل كبير على مستقبل هذه القضية ، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه العوامل على النحو التالى :

- استمرار حالة الإنقسام الفلسطينى/الفلسطينى وتعثر كافة الجهود المصرية المضنية التى بذلت من أجل وضع إتفاقات المصالحة موضع التنفيذ ولا توجد حتى الآن أية دلائل على إمكانية تغيير القوى الفلسطينية المنخرطة فى موضوع المصالحة مواقفها التى لا زالت متمسكة بها مع العلم أن حركة حماس لازالت تسيطر تماماً على قطاع غزة .
- اتسام الوضع الإقتصادى والمعيشى الفلسطينى بقدر كبير من التردى وخاصة فى ظل أزمة وباء الكورونا وهو ما أثر بدوره على محاولات الحكومة الفلسطينية لفصل الإقتصاد الفلسطينى عن الإقتصاد الإسرائيلى .
- استمرار الصراعات المثارة فى المنطقة والتى من الطبيعى أن تحظى بالأولوية فى الإهتمامات العربية والدولية وخاصة الأوضاع فى سوريا واليمن وليبيا والعراق ولبنان .
- مواصلة التركيز الدولى على مسألة الإرهاب فى الشرق الأوسط وهو أمر منطقى نظراً لأن الإرهاب لا يزال يمثل البوتقة التى يتجمع حولها الإهتمام العالمى .

وفى مجال محاولتنا فهم طبيعة الموقف الفلسطينى تجاه خطة السلام الأمريكية وإستشراف مستقبل التحرك فى مواجهتها ، لابد أن نشير إلى أهم المبادئ التى تضمنتها الخطة والتى من المؤكد أنها تتعارض تماماً مع أسس التسوية السياسية التى يرتضيها الفلسطينيون وهذه المبادئ هى:

- النص على أن الخطة تقدم حلاً واقعياً يقوم على أساس دولتين تعيش فيه دولة فلسطين آمنة ومزدهرة بسلام إلى جانب دولة إسرائيل ، إلا أن هذا الحل يستلزم وضع قيود على بعض السلطات السيادية فى المناطق الفلسطينية مثل الحفاظ على المسئولية الأمنية الإسرائيلية والسيطرة على المجال الجوى غرب نهر الأردن .
- تستفيد إسرائيل من وجود حدود آمنة ومعترف بها ولن تضطر إلى إقتلاع أية مستوطنات وسيتم دمج الغالبية العظمى من المستوطنات الإسرائيلية الموجودة داخل الأراضى الفلسطينية وستصبح جزء من دولة إسرائيل .

- يكون غور الأردن – وهو أمر حاسم للأمن القومى الإسرائيلى – تحت السيادة الإسرائيلية .
- تحتفظ إسرائيل بالسيادة على المياه الإقليمية التى تعتبر حيوية لأمن إسرائيل والتى توفر الإستقرار للمنطقة .
- تظل القدس عاصمة لدولة إسرائيل وينبغى أن تظل غير مقسمة وستبقى سفارة الولايات المتحدة لدى دولة إسرائيل فى القدس ، كما يجب أن يكون هناك إعترافاً دولياً بالقدس عاصمة لإسرائيل .
- تكون عاصمة دولة فلسطين ذات السيادة فى الجزء من القدس الشرقية الواقعة فى جميع المناطق الواقعة شرق وشمال الجدار الأمنى الحالى (شعفاط وأبو ديس).
- عدم مطالبة إسرائيل بتقديم تنازلات أمنية قد تعرض حياة مواطنيها للخطر ، وعند توقيع إتفاقية سلام إسرائيلية / فلسطينية ستحافظ إسرائيل على المسئولية الأمنية لدولة فلسطين مع التطلع لأن يكون الفلسطينيون مسئولين عن أكبر قدر ممكن من أمنهم الداخلى ، على أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح .
- أن إسرائيل لن تنفذ إلتزاماتها بموجب إتفاق السلام إلا إذا سيطرت السلطة الفلسطينية على قطاع غزة وتم نزع سلاح حركتى حماس والجهاد بالكامل وأن تكون غزة منزوعة السلاح تماماً .
- إنهاء جميع المطالبات المتعلقة بوضعية اللاجئين ولن يكون هناك أى حق فى العودة أو إستيعاب لأى لاجئ فلسطينى داخل إسرائيل ، وهناك ثلاثة خيارات متاحة أمام اللاجئين الفلسطينيين الذين يبحثون عن مكان إقامة دائم (الإستيعاب داخل دولة فلسطين – الإندماج المحلى فى الدول المضيفة الحالية – قبول خمسة آلاف لاجئ كل عام لمدة تصل إلى عشر سنوات فى كل دولة من الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الإسلامى بشرط أن توافق هذه الدول على ذلك) .
- يجب على الزعماء الفلسطينيين أن يعتنقوا السلام من خلال الإعتراف بإسرائيل

كدولة يهودية، حيث تهدف الخطة إلى تحقيق الإعتراف المتبادل بدولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودى ودولة فلسطين كدولة قومية للشعب الفلسطينى.

وقد تبلور الموقف الفلسطينى تجاه الصفقة بوضوح من خلال الخطاب الذى ألقاه الرئيس أبو مازن أمام مجلس الأمن يوم ١١ فبراير الماضى والذى تضمن النقاط الرئيسية التالية:

- التأكيد على أن موقف الشعب الفلسطينى يتمثل فى الرفض القاطع للخطة الأمريكية مع التأكيد على أن الرفض العربى والدولى للخطة أيضاً يعد دعماً للموقف الفلسطينى .
- أن رفض الخطة إرتبط بكونها تضمنت مواقف أحادية الجانب كما أنها تعتبر مخالفة صريحة للشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية (الإشارة إلى أن الخطة تضمنت حوالى ٣٠٠ إنتهاك للقرارات الدولية) .
- أن الخطة ألغت قانونية مطالب الشعب الفلسطينى فى حقه المشروع فى تقرير مصيره ونيل حريته وإستقلاله فى دولته .
- أن الخطة تعمدت شرعنة كل الإجراءات غير قانونية التى تقوم بها إسرائيل من إستيطان ومصادرة الأراضى وضم المناطق الفلسطينية .
- أنه لا يمكن إعتبار هذه الخطة أو أى جزء منها كمرجعية دولية للتفاوض حيث أنها صفقة أمريكية / إسرائيلية إستهدفت تصفية القضية الفلسطينية .
- أن الرفض الفلسطينى للخطة إرتبط أيضاً بأنها تخرج القدس الشرقية من السيادة الفلسطينية وتحول الوطن الفلسطينى إلى مجرد تجمعات سكنية ممزقة دون السيطرة على الأرض والحدود والمياه والأجواء .
- أن الخطة ستؤدى إلى تدمير الأسس التى قامت عليها العملية السلمية وإلغاء الإتفاقات الموقعة المستندة على أساس حل الدولتين طبقاً لحدود ٦٧ وهو الأمر الذى لن يجلب الأمن أو السلام للمنطقة .

- أن الخطة تؤدى إلى تكريس الإحتلال والضم بالقوة العسكرية وصولاً لترسيخ نظام الأبارتهايد .

لم يكتف الرئيس أبو مازن بذلك بل أشار فى نفس الخطاب إلى أن السلطة الفلسطينية قبلت بمقررات الشرعية الدولية وتجاوبت مع جهود الإدارات الأمريكية المتعاقبة ومع المبادرات الدولية وكل الدعوات للحوار والتفاوض، ومن ثم طالب الرئيس أبو مازن المجتمع الدولى بما يلى : -

- دعوة الرباعية الدولية لعقد مؤتمر دولى للسلام لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتنفيذ مبدأ حل الدولتين .
- إنشاء آلية دولية أساسها الرباعية الدولية لرعاية المفاوضات بين الجانبين مع عدم قبول الوساطة الأمريكية فقط .
- الضغط على إسرائيل لوقف ممارساتها الإحتلالية ووقف إجراءات ضم الأراضى الفلسطينية .
- إبداء الإستعداد لبدء العملية التفاوضية إذا كان هناك شريكاً إسرائيلياً مستعداً للمفاوضات تحت رعاية الراعية الدولية وعلى أساس المرجعيات المعتمدة .

وفيما يتعلق بالموقف العربى تجاه الصفقة فلاشك أن هذا الموقف قد تبلور بشكل محدد فى الإجتماع الذى عقده مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزارى فى دورته غير عادية فى الأول من فبراير الماضى بحضور الرئيس أبو مازن لبحث خطة السلام الأمريكية ، وقد أكد المجلس على المبادئ التالية : -

- رفض صفقة القرن الأمريكية / الإسرائيلية بإعتبار أنها لا تلبى الحد الأدنى من حقوق وطموحات الشعب الفلسطينى وتخالف مرجعيات عملية السلام المستندة إلى القانون الدولى وقرارت الأمم المتحدة .
- دعوة الإدارة الأمريكية إلى الإلتزام بالمرجعيات الدولية لعملية السلام العادل والدائم والشامل .

- التأكيدعلى أهمية عدم التعاطى مع هذه الصفقة المجحفة أو التعاون مع الإدارة الأمريكية فى تنفيذها بأى شكل من الأشكال .
- التأكيد على أن مبادرة السلام العربية هى الحد الأدنى المقبول عربياً لتحقيق السلام من خلال إنهاء الإحتلال الإسرائيلى لكامل الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين .
- التأكيد على التمسك بالسلام كخيار إستراتيجى لحل الصراع وعلى ضرورة أن يكون أساس عملية السلام هو حل الدولتين من خلال مفاوضات جادة فى إطار دولى متعدد الأطراف .
- التحذير من قيام إسرائيل بتنفيذ بنود الصفقة بالقوة متجاهلة قرارات الشرعية الدولية مع تحميل الولايات المتحدة وإسرائيل المسئولية الكاملة عن تداعيات هذه السياسة .

ومن الواضح أن هناك تنسيقاً وتناغماً بين الموقفين الأمريكى والإسرائيلى حيث أن واشنطن قامت بطرح هذه الخطة وهى على قناعة بالرفض الفلسطينى لها ، فى الوقت الذى تؤكد فيه إسرائيل على عدم وجود شريك فلسطينى ، وبالتالى تبدو أهمية أن نعيد التذكير بأن هناك خطة سلام فلسطينية كان الرئيس أبو مازن قد أعلنها أمام مجلس الأمن فى العشرين من فبراير عام ٢٠١٨ وهى كما وصفها أبو مازن خطة سلام شاملة لحل القضية الفلسطينية .

الإطار العام للخطة الفلسطينية

عقد مؤتمر دولى للسلام يستند إلى قرارات الشرعية الدولية بمشاركة دولية موسعة تشمل إسرائيل وفلسطين والأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة وعلى رأسها أعضاء مجلس الأمن الدائمين والرباعية الدولية .

يسفر عن هذا المؤتمر ثلاث نتائج كما يلى : -

١. قبول فلسطين عضواً كاملاً فى الأمم المتحدة .

٢. الإعتراف المتبادل بين دولتى فلسطين وإسرائيل على حدود ١٩٦٧ .

٣. تشكيل آلية متعددة الأطراف لمساعدة الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى لحل جميع قضايا الوضع الدائم وهى (القدس– الحدود– الأمن– المستوطنات– اللاجئون– المياه– الأسرى) وتنفيذ ما يتم الإتفاق عليه فى فترة زمنية محددة وبضمانات محددة.

الإجراءات أحادية الجانب

تتوقف جميع الأطراف عن إتخاذ الأعمال أحادية الجانب خلال فترة المفاوضات وخاصة ما يؤثر منها على حل قضايا الوضع النهائى ولاسيما الأنشطة الإستيطانية مع تجميد القرار الأمريكى بالإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وكذا عدم إنضمام فلسطين إلى بعض المنظمات الدولية التى سبق أن إلتزمت بعدم الإنضمام إليها وهى (٢٢ منظمة من أصل ٥٠٠ منظمة ومعاهدة) .

مبادرة السلام العربية

يتم تطبيق مبادرة السلام العربية وعقد إتفاق إقليمى عند التوصل لإتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

مرجعيات التفاوض

قرارات الشرعية الدولية وقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبادرة السلام العربية والإتفاقات الموقعة .

مبدأ حل الدولتين

- مبدأ حل الدولتين يعنى قيام دولة فلسطينية على حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية تعيش فى أمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل .
- رفض الحلول الجزئية أو الدولة ذات الحدود المؤقتة .

تبادل الأراضى

قبول فلسطين بمبدأ التبادل (الطفيف) للأراضى على أن تتم بموافقة الطرفين وتكون بنفس القيمة والمثل .

القدس الشرقية

- القدس الشرقية هى عاصمة دولة فلسطين .
- تكون القدس الشرقية مدينة مفتوحة أمام أتباع الديانات السماوية الثلاثة

الأمن

ضمان أمن الدولتين دون المساس بالسيادة والإستقلال لكليهما وذلك من خلال وجود طرف (دولى) ثالث .

اللاجئون

التوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار ١٩٤ وفقاً لمبادرة السلام العربية ، مع إستمرار الإلتزام الدولى بدعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) الأونروا لحين حل قضية اللاجئين .

وبالتالى فإن الخطة الفلسطينية التى تجاهلها الجميع توافقت مع كافة الرؤى العربية وتضمنت معالجة لكافة قضايا الوضع النهائى وحاولت أن تتعامل مع بعض متطلبات الأمر الواقع خاصة فى مسألة القبول المشروط لمبدأ تبادل الأراضى وعدم الممانعة فى وجود طرف دولى على الأرض (فى منطقة غور الأردن) لضمان الأمن وأن تظل القدس مدينة مفتوحة .

وفيما يتعلق بموقف التنظيمات الفلسطينية تجاه الصفقة ومدى إقترابها أو إبتعادها عن موقف السلطة الفلسطينية وكذا تأثيرات الإنقسام الفلسطينى على خطة السلام الأمريكية وإتجاه ناتانياهو لضم منطقة غورالأردن والكتل الاستيطانية فى الضفة الغربية نشير إلى الأبعاد التالية : -

- هناك بالفعل توحداً فى الموقف الفلسطينى ككل سواء سلطة أو تنظيمات وفصائل

إزاء رفض الصفقة تماماً وهذا الأمر يمثل أحد أهم الإيجابيات التى عكستها الصفقة على الموقف الفلسطينى .

- هناك بعض الإختلافات الفلسطينية فى تكتيك مواجهة الصفقة حيث تطالب بعض التنظيمات بأن تتخذ السلطة إجراءات أكثر حدة ووضوحاً مثل التطبيق الفعلى لإلغاء إتفاق أوسلو ووقف التنسيق الأمنى وكذا بدء إستئناف المقاومة .
- أن هناك حسابات محددة لدى السلطة الفلسطينية فى تعاملها مع الصفقة أو الضم بإعتبارها مسئولة عن حياة حوالى ٥ ملايين مواطن فى الضفة الغربية وقطاع غزة وفى رأيى أنها محقة فى ذلك ، ومن ثم تنتهج السلطة خطوات تدريجية فى هذا المجال قد لا تجد كلها تأييداً من جانب التنظيمات الفلسطينية .
- من المؤكد أن السلطة الفلسطينية ستكون حريصة على أن يكون هناك إجماعاً فلسطينياً فى الداخل والخارج تجاه الصفقة لاسيما وأن موقفها منذ البداية كان شديد الوضوح بالنسبة لرفض الصفقة وقد يتجه الأمر فى النهاية إلى أن تقوم السلطة بحل نفسها وتعيد الوضع إلى ما قبل إتفاق أوسلو .
- أن الإنقسام الفلسطينى / الفلسطينى يؤثر سلباً على قوة الجبهة الفلسطينية ومن المؤسف أنه رغم هذه التحديات لا توجد دلائل على أن هناك توجهاً حقيقياً لإنهاء هذا الإنقسام اللعين .

وفى رأيي أن المعطيات المتوافرة حتى الآن تشير إلى أن الإنقسام الفلسطينى ومواقف بعض التنظيمات لاتزال تحول دون الوصول إلى استراتيجية واقعية موحدة للتحرك تحظى بقبول عربى ودولى.

وإرتباطاً بالتطورات الأخيرة على المستويين الأمريكى والإسرائيلى فمن الواضح أننا نقترب من حدوث متغير جديد على الأراضى الفلسطينية وهو إتجاه إسرائيل نحو ضم منطقة غور الأردن حتى على مراحل متدرجة ويدعم من هذا الإتجاه ما يلى : -

- أن خطة السلام الأمريكية فتحت المجال أمام هذا الضم حيث نصت فى قسمها الرابع

(الخاص بالحدود) على أن غور الأردن سيكون تحت السيادة الإسرائيلية وسيتم دمج حوالى ٩٧ % من المستوطنين الإسرائيليين فى الضفة الغربية فى الأراضى الإسرائيلية المتجاورة (أى التى ستضمها إسرائيل من أراضى منطقة الغور) كما نصت الخطة فى الملحق رقم ٢ أ فيما يتعلق بما أسمته الخرائط المفاهيمية على أنه إذا إنسحبت إسرائيل من غور الأردن فسوف يترتب على ذلك تبعات كبيرة على الأمن الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط .

- أن الإتفاق الذى وقعه كل من بنيامين ناتانياهو وبينى جانتس بشأن تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة تضمن لأول مرة وبإسلوب غير مسبوق تحديد توقيت واضح للبدء فى الإجراءات التشريعية والتنفيذية لضم ما أطلق عليه فى الإتفاق تعبير (فرض السيادة على المستوطنات ومناطق شاسعة فى الضفة الغربية) وذلك بالنص على أن تكون بداية يوليو ٢٠٢٠ بمثابة التوقيت المحدد لبدء تنفيذ هذا الأمر فى إطار الطرح الداخلى لخطة السلام الأمريكية .

وإستباقاً للأحداث حاولت الولايات المتحدة توضيح موقفها من مسألة الضم من خلال تأكيد البيت الأبيض على ما يلى : -

- أن الولايات المتحدة لم تعط إسرائيل الضوء الأخضر حتى الآن فيما يتعلق بضم مناطق فى الضفة الغربية .
- أن مسألة الضم مرتبطة بموافقة إسرائيل على التبنى الكامل لخطة السلام الأمريكية بما فى ذلك إقامة الدولة الفلسطينية .
- أن الموافقة الأمريكية على الضم ستكون فى إطار مسار شامل توافق فيه إسرائيل على التفاوض مع الفلسطينيين، لكن ما صدر عن وزير الخارجية الأمريكى مايك بومبيو فى حديثه مع محطة "كان" التليفزيونية الرسمية خلال زيارته لإسرائيل (٢٠٢٠/٥/١٣) وهى الزيارة التى تزامنت مع احتفالات اسرائيل بعيد تأسيسها الـ ٧٢ وتشكيل حكومة التحالف الإسرائيلية، بعد تراجعها عن الشرط الأمريكى لتنفيذ

الصفقة وهو شرط التفاوض الإسرائيلى مع الفلسطينيين ضمن إطار هذه الصفقة فقد أعلن بومبيو عقب لقائه مع قطبى جكومة التحالف : بينيامين نتنياهو وبينى جانتس أن إسرائيل هى من ستقرر متى وكيف ستنفذ ضمها لأراضى فلسطينية فى الضفة الغربية.

وفى تقديرى أن هذه المواقف الأمريكية حتى وإن بدت مقبولة إلى حد ما من حيث الشكل إلا أنها غير مؤثرة من حيث المضمون ولن تمنع إسرائيل من الإقدام على هذه الخطوة ولا تمثل لها إلزاماً قاطعاً بعدم ضم الأغوار، حتى لو حاول وزير الخارجية الأمريكية بومبيو خلال زيارته إلى تل أبيب التأثير على إسرائيل لتأجيل قرار الضم لفترة محددة، وفى رأيى أن الأمر سينتهى بموافقة واشنطن على الضم إستناداً إلى ما يلى : -

- أن منطقة غور الأردن تعتبر منطقة إستراتيجية بالنسبة للأمن الإسرائيلى ومواجهة الإرهاب وهذا جزء أساسى من خطة السلام الأمريكية التى تبناها الرئيس دونالد ترمب ويعتزم تنفيذها .
- التذرع بعدم وجود شريك فلسطينى فى عملية السلام خاصة إذا أخذنا فى الإعتبار أن كل من السلطة الفلسطينية بل والجامعة العربية رفضوا الخطة تماماً وأعلنوا عدم التعامل معها مستقبلاً نظراً لأنها مجحفة بالحقوق الفلسطينية، وبالتالى سوف تقوم واشنطن عاجلاً أو آجلاً بمنح إسرائيل الضوء الأخضر لبدء تنفيذ الخطة من جانب واحد وفرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن .

وفيما يتعلق بالتحركات العربية والدولية تجاه مسألة ضم غور الأردن فلاشك أن إجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزارى فى دورة غير عادية يوم ٣٠ إبريل وإتخاذه القرار رقم ٨٥٢٢ الذى يتضمن ١٢ بنداً فى مواجهة القرار الإسرائيلى والدعم الأمريكى يعد خطوة جيدة، كما أن تقديم سفير الإتحاد الأوروبى وسفراء تسع دول أوروبية يوم ٣٠ إبريل إحتجاجاً رسمياً لكل من ناتانياهو وجانتس

على خطط الحكومة الإسرائيلية بشأن ضم أجزاء من الضفة الغربية يعد أيضاً تحركاً إيجابياً يعكس طبيعة الموقف الأوروبى المؤيد للموقف الفلسطينى هذا بالإضافة إلى العديد من التصريحات الدولية التى تعارض هذه الخطوة .

وترتيباً على كل ما سبق فمن الواضح أن الولايات المتحدة متمسكة بتنفيذ صفقة القرن مادامت الإدارة الحالية فى السلطة كما أن إسرائيل سوف تتجه إلى تنفيذ كل ما ورد فى الصفقة بما يتمشى مع مصالحها وستبدأ بضم منطقة غور الأردن حتى لو تأخر قرارها التنفيذى قليلاً ، وبالتالى فإن الأمر أصبح يتطلب تحركات عاجلة وشاملة وأكثر تأثيراً ، وفى هذا المجال يبدو من المهم التحرك العربى والفلسطينى على المستويين التاليين : -

عربياً وفلسطينياً :

- من الضرورى أن تظل هذه القضية حاضرة فى كافة التحركات العربية والفلسطينية على أعلى المستويات ومنحها الأولوية فى كل ما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية مع إعطائها التركيز الإعلامي المطلوب .
- لابد أن يمتلك العرب والفلسطينيون البديل الملائم أو المشروع السياسى الواقعى لحل القضية الفلسطينية سواء كان خطة أبو مازن أو مبادرة السلام العربية مع إمتلاكهم القدرة على طرح هذا المشروع وتسويقه دولياً من أجل عدم ترك الساحة خالية أمام خطة السلام الأمريكية وحدها التى تعتمد عليها إسرائيل فى عملية الضم والحل الأحادى الجانب .
- ضرورة إظهار أن هناك شريكاً فلسطينياً مدعوماً عربياً يقبل ببدء التفاوض من خلال رؤية شاملة للحل العادل للقضية بما يحقق الأمن والإستقرار لجميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل .
- إستمرار وتكثيف الدعم العربى سياسياً ومادياً للسلطة الفلسطينية وخاصة تجاه الحفاظ على الهوية العربية للقدس فى مواجهة عمليات التهويد مع تقديم الدعم

لوكالة الأونروا التى تحاول واشنطن إنهاء عملها الرئيسى فى مساعدة اللاجئين الفلسطينيين .

- الربط بين محاولات إسرائيل الحثيثة للإندماج فى المنظومة العربية وضرورة حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً مقبولاً من جانب الفلسطينيين. وهو ماحدث مؤخراً بإعلان دولة الامارات التطبيع مع إسرائيل مقابل إيقاف مشروع ضم أراضى الضفة الغربية.
- أهمية أن تكون هناك حسابات فلسطينية دقيقة بشأن طبيعة الوضع الداخلى الفلسطينى خلال المرحلة المقبلة وذلك بالتنسيق سواء مع الفصائل والتنظيمات الفلسطينية المختلفة أو مع الدول العربية الرئيسية وذلك بهدف تحديد الخطوات التى سوف تنتهجها السلطة الفلسطينية فى حالة إتخاذ إسرائيل قرار الضم فعلياً ويمكن فى هذا الإطار بحث العديد من القضايا أهمها (طبيعة العلاقات الفلسطينية مع إسرائيل فى كافة المجالات إرتباطاً بمحددات إتفاقات أوسلو – وضعية السلطة الفلسطينية مستقبلاً وهل ستستمر فى نفس إطارها الوظيفى السابق – عناصر القوة التى من شأنها دعم الوضع الفلسطينى الداخلى – موقف التنظيمات) .
- أهمية العودة إلى تفعيل الجهود المصرية الخاصة بإنهاء الإنقسام الفلسطينى حتى تكون هناك وحدة فى الموقف الفلسطينى السياسى والداخلى مما يمنح مزيداً من القوة للوضع الفلسطينى ككل فى مواجهة التحديات الخطيرة المحيطة بمستقبل القضية الفلسطينية ، هناك مسئولية تقع على التنظيمات الفلسطينية بأن تسعى بجدية ومصداقية لإنجاح جهود إنهاء هذا الإنقسام .
- بحث فكرة تفعيل المقاومة الشعبية السلمية دون الخروج عن الإطار السلمى حتى يمكن جذب العالم لإعادة الإهتمام بالقضية الفلسطينية .
- بلورة رؤية عربية فلسطينية موحدة ومتفق عليها بشأن التسوية السياسية الشاملة والعادلة على أن يتم طرحها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى تحظى هذه

الرؤية بقبول دولى كبير (متوقع تأييد أكثر من ١٥٠ دولة) وهو ما سيدعم التحرك العربى لتجميع الزخم الدولى المطلوب .

- إبلاغ الولايات المتحدة أن القرار الإسرائيلى بضم غور الأردن فى حالة إتخاذه سوف تكون له تداعياته على الأمن والإستقرار فى المنطقة ومن شأنه أن يؤدى إلى إثارة قلاقل وتوترات داخل الضفة الغربية من الصعب أن يسيطر عليها أحد وقد يصل الأمر إلى تداعيات أمنية أكثر على مستوى المنطقة كلها وإلى إنتفاضة فلسطينية ثالثة ليس لها أية حسابات .
- التأكيد للجانب الأمريكى أن هذا القرار قد يؤدى إلى مزيد من إضعاف السلطة الفلسطينية وبالتالى تغيير كامل فى طبيعة المعادلة السياسية الفلسطينية ، ومن ثم ينبغى أن يتم الضغط الأمريكى على إسرائيل لإلغاء هذا القرار أو إعادة النظر فيه على الأقل تأجيله لأجل غير مسمى حتى يمكن تهيئة المجال نحو البدء فى عملية سلام مقبولة من الجميع وأن الضم التدريجى لا يختلف فى جوهره عن الضم الكامل مرة واحدة .